

موظفو «بيروت الحكومي» يطالبون بتثبيتهم وتحرير رواتبهم



من إعتصام الموظفين أمام مدخل المستشفى

أعلن موظفو مستشفى بيروت الحكومي الجامعي إكمال تحركاتهم الاحتجاجية «الموجهة ضد النظام العام وطريقة معالجة أوضاعنا المتردية والتي ليست موجهة أبداً ضد شخص معين، وذلك بخطى ثابتة ومدروسة وسيتم الإعلان عنها تباعاً وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة»، وذلك خلال إعتصام نفذوه أمس أمام مدخل الطوارئ.

والقى عضو لجنة الموظفين في المستشفى عبدالمطيف عيسى كلمة شكر فيها وزير الصحة «الإقامة على تحقيق أحد مطالبنا المتمثل بتعيين مدير عام جديد للمستشفى». وقال: «نحن لسنا ضد أحد ولكل شخص رأيه السياسي لكن في المستشفى نعمل بشفاقة واضحة. والموظفون قلب واحد لا أحد يفرقهم».

بعد ذلك أزعج بسام العاكوم، بياناً أوضح فيه أنّ «هذه الخطوة لا يمكن اعتبارها كافية لأنها لا تُلبي الحد الأدنى من مطالبنا المتعلقة برواتبنا الشهرية ولا بمستقبلنا في شكل عام، خصوصاً أنّ الشهر الجاري شارف على نهايته من دون قبض مستحقات الشهر المزمع ولا متأخرات موظفي الإدارات العامة كون الغلاء لا يميز بين موظف وآخر.

ضرورة إعادة النظر بالحوافز والتقديمات المحقة للموظف التي يستفيد منها بقية موظفي المؤسسات داخل المؤسسة.

إيجاد آلية نهائية لمسألة الرواتب الشهرية من خلال، وعلى سبيل المثال: ضمناً إلى مالك الإدارة العامة أو اقتطاع وحجز قيمة الرواتب الشهرية لموظفيها وتسديدها لهم في موعدها من جانب وزارة الصحة أو اعتبار الرواتب ديناً أساسياً ممتازاً على المستشفيات.

ضرورة أن تشملنا سلسلة الرتب والرواتب أسوة بباقي موظفي الإدارات العامة كون الغلاء لا يميز بين موظف وآخر.

ضرورة إعادة النظر بالحوافز والتقديمات المحقة للموظف التي يستفيد منها بقية موظفي المؤسسات داخل المؤسسة.

لقمان: المجالس الاقتصادية الاجتماعية تساعد السلطات في إيجاد حل للأزمات

هي من الوسائل التي تساعد السلطات إلى الوصول إلى توافق لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية». وقال: «نحن في منظمة العمل العربية نؤمن بهذه التجربة كما نسعى إلى نشرها بين الدول العربية».

وحول النقاشات التي أجراها مع سناس، لفت لقمان إلى «أنّ سناس حريص على تقديم صورة راقية لمجلس اقتصادي واجتماعي يمكنه أن تكون مفيدة للبنان والمنطقة العربية».

وأعلن «أنّ المجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية توافقت على إنشاء رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية كي تكون قادرة على جذب الاهتمام للمناطق التي نحن في حاجة للاهتمام بها. وأثبتت التجربة أن ليس هناك مفر من التعاطي مع القضايا والأزمات التي تواجهها من دون أن يكون الحوار الاجتماعي هو الوسيلة المثلى».



لقمان خلال زيارته مقر المجلس الاقتصادي الاجتماعي

لتحسين أسلوب المعيشة تماشياً مع الاحتياجات العصرية



أطلقت شركة «إل جي إلكترونيكس» باقة من منتجاتها الذكية الاستثنائية من الأجهزة المنزلية في السوق الكورية كخطوة أولى، لتحسين نمط وأسلوب معيشة زبائننا اليومي بما يتماشى مع احتياجاتهم العصرية، مانتحة إياهم عبرها القدرة على التواصل عبر أجهزتهم المنزلية الذكية، والتحكم بها ومراقبتها ومشاركة المحتوى.

وقال المدير العام لـ«إل جي إلكترونيكس» في لبنان شون لي: «على رغم أنّ منتجات اليوم الذكية من الأجهزة المنزلية باتت مجموعة واسعة من الوظائف المتقدمة والمفيدة للمستخدمين، إلا أنّ عدداً كبيراً منهم لا يزال يجد صعوبة في تجهيز إعداداتها لتعقيدها». وأضاف: «من أجل مساندة المستخدمين في التغلب على هذه العزلة، قمنا بابتكار خدمة HomeChat التي ساهمت في تبسيط وتطوير منتجاتنا في «إل جي» إلى جانب توفيرها لتجربة فريدة للمستخدمين تتميز بما توفره من قيمة عالية لحياتهم، إذ إنها تسهلها وتقدمها نحو الأفضل.

ولتمكين زبائننا حول العالم من التمتع بهذه الأجهزة المنزلية الذكية، افتتحنا شركة «إل جي» طرح طرازات متوافقة من الأثاثات والفساتيل والأقراصان الذكية من طرازات الطابعة من كوريا ضمن الأسواق الأخرى التي تعمل فيها بجدول زمني محدد.

وتكات «إل جي» قد قامت بتصميم

تقنية التواصل القريبة NFC و تقنية WiFi للاتصال بالإنترنت. وعبر خدمة HomeChat، سيكون في إمكان المستخدمين التحكم بإعدادات الأجهزة المنزلية حتى من خارج منازلهم، فيما سيتمكنون من خلال واجهة الاستخدام المتكيفة من التواصل مع أجهزتهم بأسلوب تفاعلي أقرب إلى الدردشة مع الأصدقاء المقربين.

وتعززوا منها مستويات الراحة، حرصت «إل جي» على تعزيز الجيل الجديد من أجهزتهم المنزلية الذكية بخاصية الوصول السريع Quick Button والتي تمكن المستخدمين من الوصول بسرعة وسهولة إلى الوظائف الأكثر استخداماً في الأجهزة المنزلية الذكية.

هذا الجهاز الذي تشكل الجيل المقبل من الأجهزة المنزلية بالاعتماد على خدماتها المتكيفة التي تتوفر بها HomeChat، والمعتمدة بدورها على تقنية معالجة اللغات الطبيعية NLP وتطبيق الرسائل الفوري Line المستخدم من قبل ما يزيد على 300 مليون مستخدم حول العالم، مرسية عبرها معايير ومستوى جديداً كلياً من الراحة.

وتتضمن تشكيلة أجهزة «إل جي» المنزلية الذكية: ثلاثتها المزودة بكاميرا، وغسالة الملابس التي تسمح للمستخدمين بتحميل دورات الغسيل المحددة لتناسب مع احتياجاتهم الشخصية، إضافة إلى قرن الموجات الضوئية الخفيفة الجديد Lightwave الذي يدعم

البناء

بعد حيازته جائزة Business for Peace القصار: قمت بواجبي تجاه بلدي الذي يستحق كل التضحيات



القصار يتسلم الجائزة

تسلم رئيس مجلس إدارة مصرف فرينيك والهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار جائزة «الأعمال من أجل السلام» Business for Peace. وذلك خلال احتفال أقيم في العاصمة النرويجية أوسلو.

وُمُنح القصار الجائزة من بين 120 مرشحاً من أكثر من 50 دولة، لدوره في عملية التنمية والنمو في لبنان، وقيادته القطاع الخاص اللبناني في حلك الظروف ونشر رسالة السلام ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية والممارسات الأخلاقية للأعمال، وفقاً لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

وبعد تسلمه الجائزة، ألقى القصار كلمة قال فيها: «هذه الجائزة التي أعتز بها هي من أجل بلدي لبنان، إذ إن ما قمت به هو ضمن إطار واجباتي لهذا البلد الذي يستحق كل التضحيات في سبيله وقد عملت على هذا الأمر طوال حياتي العملية».

موظفو الإدارة العامة يشاركون في إضراب الأربعاء

عقد رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر مؤتمراً صحافياً أمام مبنى التفتيش المركزي، دعا فيه إلى «مقاربة حقيقية لموضوع الإصلاح الإداري الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إقرار الرواتب العادلة والرقابة الدائمة والتأهيل والتدريب المستمرين للموظفين، وإعادة النظر في الهيكليات والملاكات والوزارات والإدارات، ومنع التدخل السياسي في الإدارة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وقانون الإثراء غير المشروع وتفعيل دور أجهزة الرقابة». كما طالب بـ«الرجوع عن البند الذي جرى تصديقه بخصوص تعديل الدوام وسحبه كلياً من التداول، لأننا لن نسمع بتميرره مهما كلف الثمن، حتى لو أدى ذلك إلى شل الإدارة العامة ووقف العمل فيها، ويرد الهوة بين رواتبنا ورواتب مختلف الأسلاك الوظيفية في الدولة، ورفض التمييز ضد موظفي الإدارة تحت أي عنوان كان، والتأكيد على المفعول الرجعي للسلسلة بدءاً من 2012/7/1 ورفض التسليم، ورفض المساس بالراتب التقاعدي للموظف أو فرض ضريبة مجحفة على هذا الراتب والعمل على تحسينه، بحيث يكون على أساس 100 في المئة من أساس الراتب وليس على أساس نسبة 85 في المئة، ورفض تخفيض التعويضات إلى نسبة 40 في المئة بدلاً من 75 في المئة من مجموع راتب الموظف السنوي أو المساس بساعات العمل الإضافي».

كما دعا إلى «تنفيذ الإضراب العام والشامل في كل الإدارات العامة والوزارات والبلديات والمحافظات والقائمات يومي الإثنين والثلاثاء من 26 و27 المقبلين وتنفيذ إعتصام مركزي في 26 الساعة العاشرة أمام مبنى الـ TVA، وفي 27 من الجاري أمام وزارة التربية الساعة العاشرة، وعقد جميعات عمومية في كل الإدارات العامة والوزارات والبلديات والمحافظات والقائمات لمناقشة توصية الرابطة بتنفيذ الإضراب المفتوح بالتوازن مع مقاطعة المحامات الرسمية إذا لم تقبل السلسلة في الشكل الذي يحفظ حقوق الموظفين الإداريين ويؤمن لهم العدالة والمساواة وغيرهم من القطاعات الوظيفية، وإذا لم يتم التراجع عن زيادة ساعات العمل».

مشكلات القطاع العقاري بين المطوّرين والتنظيم المدني

زار وفد من مجلس إدارة جمعية مطوري العقار في لبنان REDAL رئيس التنظيم المدني بالوكالة الياس الطويل، وتمّ التشاور في «مشكلات القطاع العقاري وشجون». وشكّل اللقاء «مناسبة لعرض ومناقشة الصعوبات التي يواجهها المطورون العقاريون لناحية إصدار التراخيص وتغيير الاستثمار في المناطق والأعياء الضريبية المفروضة على القطاع العقاري».

واتفق الجانبان على تقديم مذكرة إلى رئاسة التنظيم المدني تضمن رؤية الجمعية لواقع القطاع والصعوبات التي تواجهه ونهوضه وتطوره. كما ناقش المجتمعون إمكان تنظيم ورشة عمل تجمع الطرفين لطرح كل المواضيع الشائكة في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها، نظراً إلى الدور الحيوي الذي أداء القطاع العقاري بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني وأهمية المجلس الأعلى للتنظيم المدني لكونه أعلى مرجع تنظيمي عقاري في لبنان».

وأكدت الجمعية «أهمية الشراكة مع المجلس الأعلى للتنظيم المدني في سبيل تطوير القطاع العقاري في لبنان واحتضان أكبر وأهم المشاريع التي تظهر صورة لبنان الحضاري المعاصر المزدهر»، مؤكدة: «سعيها إلى تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة برعاية شؤون قطاع التطوير العقاري وتمثيل المطورين العقاريين لدى الجهات الرسمية والمصرفية والإعلامية ومتابعة مشكلات القطاع العقاري وإيجاد الحلول المناسبة مع الجهات الرسمية وغير الرسمية والعمل على تنظيم العلاقة وتعزيز الثقة بين المطورين العقاريين والشاشرين، إضافة إلى العمل على تنظيم حملات إعلامية/إعلانية تروج للسوق العقارية اللبنانية في الداخل والخارج والمشاركة في المعارض الدولية والقاء الضوء على صلاحية القطاع العقاري اللبناني عبر تزويد السوق العقارية الدراسات والإحصاءات العلمية الدقيقة والحديثة».

وأشارت إلى أنها ستقوم أيضاً «بتتسيق العلاقات بين المطورين من جهة والمقاولين والوسطاء العقاريين وخبراء التخمين العقاري وجمعية المصارف، من جهة أخرى، وعلى جمع أكبر عدد ممكن من المطورين العقاريين تحت مظلة الجمعية».

دامرجي: مؤسف أن يتقاضى محتل مبالغ طائلة ولا يعطى المستأجر حقه

رأى رئيس لجنة الدفاع عن المستأجرين في مار الياس - برج أبي حيدر- المصيطبة وجيه دامرجي، أن «من المؤسف أن يتقاضى محتل أي منزل في بيروت أو غيرها من المناطق مبالغ مالية طائلة، فيما للمستأجر الذي يملك سندات عقوداً قانونية لا يعطى حقه».

وأوضح بعد لقاء عقد مع المحامين والمستأجرين في مكتبه في المصيطبة، أنّ الاجتماع هو للتأكيد مرة جديدة أنّ «هذا القانون الأسود لن يَم، ولتجديد الدعوة للسادة النواب للطنن في هذا القانون»، شاكرًا للرؤساء ميشال سليمان ونوري بريه وتمام سلام، «اهتمامهم والعمل على إيجاد قانون عادل ومنصف». وأكد: «أنّ المجتمعين حدّثوا الخطوات المستقبلية التي ستقوم بها اللجنة، لأننا مؤمنون بالدفاع عن حق الفقير والمستأجر ومواجهة كل طبقة المعاصرة التي تشتري أبنية بيروت من أجل تشييد أبنية جديدة للمتمولين».

ودعا دامرجي إلى «المشاركة في الاعتصام الذي يُعقد يوم غد عند الساعة الخامسة عصراً في وسط بيروت».

اتفاقية تعاون بين بورصة بيروت وNYSEEURONEXT خليل: إقرار الموازنة سيفتح الأفق لحراك اقتصادي

ولفت إلى «أنّ اجتذاب مزيد من الإبراجات في بورصة بيروت هو من بين أكبر التحديات التي تواجهها البورصة، إلا أنّ العقبة الأساسية التي تحول دونها هي واقع وثقافة الشركات العائلية الموجودة لدى أصحاب الشركات ولجوتهم إلى المصارف للاستئانة لتوسيع أعمالهم بدلاً من طرح أسهم شركاتهم في البورصة». وأشار إلى أنّ «التحدي المائل أمام البورصة اليوم هو تحد ثلاثي: أولاً في تطوير أداؤها ومواكبتها التطورات التكنولوجية في العالم، وهو ما تقوم به اليوم عبر الإعلان عن النظام الجديد الذي ستعتمده البورصة وهو من الأحدث في العالم، ثانياً، تعميم ثقافة الإبراج في البورصة وزيادة اهتمامها والإطلاع على مزاياها والفرص التي توفرها

لفت وزير المال علي حسن خليل إلى أنّ «وضع الموازنة التي يفقدها لبنان منذ تسع سنوات، وحدها تتيح عودة الانتظام إلى المالية العامة وفك الشباكات القائمة، كما تعيد الاعتبار إلى قيم الدستور المنتهك بفعل هذا الغياب»، لافتاً إلى أنّ «إقرار الموازنة سيفتح بالضرورة الأفق أمام انطلاق حراك اقتصادي يحتاجه لبنان وينعكس على واقع الاستثمار والنمو وبالتالي ينشط الأسواق المالية».

وخلال رعايته إطلاق اتفاقية تعاون بين بورصة بيروت مع البورصة العالمية -NYSE Euronext أمس، ممثلًا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، قال خليل: «نسعى اليوم معكم إلى أن نرفع عدد الشركات المدرجة التي لا تزيد على 11 شركة، في مفاصلة لافقتة، ما يفرض علينا جميعاً أن نخوض مقاربات مختلفة تناول اقتصادنا الوطني من ناحية الهيكلية والنمو والمرونة، ومن ناحية بنيت شركاتنا ومؤسساتنا ونمط التمويل السائد أيضاً».

وأضاف: «ليس طبعياً أن تنمو البورصة في لبنان وسط أزمت اقتصادية داخلية واقتصاد الحركة على النقد والمال، فنمو الاقتصاد وخلق شركات جديدة ودخولها إلى سوق العمل وحاجتها إلى التوسع هي المدخل الحقيقي لتطوير الأسواق المالية، وحال الانقسام بين تطور القطاع المصرفي اللبناني وحال الاقتصاد الوطني، ليس قاعدة يمكن الارتكاز إليها وهو ما يفسر حال تراجع البورصة عما كانت عليه منذ نصف قرن».



خليل متحدثاً خلال إطلاق الاتفاقية

ندوة حول «دور هيئة التحقيق الخاصة في مكافحة تبييض الأموال» في «الكسليك»

الأموال طرح بكثرة في لبنان في الخمس عشرة سنة الأخيرة نظراً إلى أهميته وتأثيره في المجتمع والاقتصاد اللبناني وبخاصة في القطاع المصرفي».

وأشار إلى أنّ «هيئة التحقيق الخاصة تعمل على صعد عدة في هذا المجال كمكافحة تمويل الإرهاب والاحتيال بواسطة بطاقة ائتمان ومكافحة الاحتيال عبر الإنترنت واختلاس الأموال الخاصة».

بدورها، تحدثت المحامي العام التمييزي القاضي ندى الأسمر مطر عن «دور النيابة التمييزية في مكافحة تبييض الأموال وفقاً للقوانين الوطنية المرعية الإجراء»، فتناولت «الأكية العممتة والإجراءات الواجب اتباعها في عملية التحقيق في قضايا تبييض الأموال: التعاون بين النيابة العامة التمييزية وأجهزة الضابطة العدلية، درس الملفات المالية المحاللة إليها من هيئة التحقيق الخاصة ودرس الملفات المحاللة إليها من جهات خارجية وطليات المساعدة القضائية».

تمّ عرضت دور الإشراف والتنسيق بين الضابطة العدلية والمراجع القضائية المختصة وهيئة التحقيق

نظّم المعهد العالي للعلوم السياسية والإدارية في جامعة الروح القدس - الكسليك ندوة بعنوان «دور هيئة التحقيق الخاصة في مكافحة تبييض الأموال» بحضور «تبييض الأموال» وفي مداخلة بعنوان «تبييض الأموال... التحديات ومنظومة المكافحة»، عقد أمين سر هيئة التحقيق الخاصة في مكافحة تبييض الأموال في مصرف لبنان عبدالحفيظ منصور الجرائم الأصلية التي تسبق جريمة تبييض الأموال ومنها «الإرهاب وتمويله، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الاستغلال الجنسي بما فيه الأطفال والإجبار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية».

وعرّف جريمة تبييض الأموال على أنها «مطلق عمل يرمي إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة، أو إحداث أي تغيير فيها بهدف إخفاء مظهر شرعي عليها، أو تمك أو استعمال هذه الأموال، أو المشاركة في أي من الأعمال السابق ذكرها».

كما تحدث منصور عن «المجهود الدولي العملي لمكافحة تبييض الأموال المتجسد بشكل مجموعة العمل الدولي FATF عام 1989 التي وضعت أربعين معياراً وطلبت من كل الدول الإلتباس منها في تشريعاتها المحلية، والمجموعات الإقليمية المشابهة FSRBs».

وتحدّث عن دور وحدات الإخبار المالي ومسؤولياتها التي تتلخص بـ«تلقى البلاغات وطلب معلومات إضافية من الجهات الملزمة بالإبلاغ وكل الإدارات العامة وتحليل المعلومات، إضافة إلى تجميد الحسابات/ الممتلكات/ الأموال/ الموجودات وإحالة الملف إلى الجهات القضائية المختصة، عند وجود شبهة تبييض أموال».

ولفت مدير المعهد الدكتور جورج يحنوشوي إلى أنّ «موضوع تبييض



المحاضرون في الندوة

مستقرات

ارتفع مؤشر بنك لبنان والمهجر للأسهم اللبنانية بنسبة 0.18 في المئة إلى مستوى 1.202.21 نقطة في بورصة بيروت مقدماً بنسبة 4.53 في المئة منذ بداية العام وتراجع بنسبة 0.69 في المئة مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي، أما بالنسبة لاسهم المتداوله فقد بلغ عددها 62.341، وبلغت قيمتها 1.284.346 دولاراً.

وسيطر القطاع العقاري على نسبة 37.03 في المئة من مجمل تداول الأسهم، إذ ارتفعت أسهم سوليدير «و» بنسبة 1.35 في المئة إلى 13.49 دولار وبنسبة 1.89 في المئة إلى 13.45 دولار، على التوالي.

دعت نقابات مالي الشاحنات اللبنانية والشاحنات المزودة والباصات الكبيرة إلى «عدم تحديد دوام سير الشاحنات من الخامسة بعد الظهر ولغاية الساعة مساءً، والإلتقاء بالوقف عن العمل من السادسة والنصف صباحاً ولغاية الثامنة والنصف صباحاً».

وطالب في بيان إثر اجتماعها أمس، «باغفاء الشاحنات من حاضرت ضبط الدرك لناحية الحموله الزائده، لغاية إقرار قانون السير الجديد من أجل تعديل الحمولات المحورية في صلحة تسجيل السيارات ومعاملة جميع الشاحنات بالتساوي، وخصوصاً شاحنات النقل إلى

الخارج من لبنان، مساواة مع شاحنات البلدان المجاورة». وأملت: «بعد المطالبة بالترخيص لبيع مواد البناء من بحص ورمل وسرك وبودرة وأتربة زراعية، حيث لم يرد في جدول التصنيف الملحق بالمرسوم 94/4719 وكذلك المرخص لها بالحفر من دون بدعة نقل الناتج». كما طالبها: «بعدم تحرير محاضر مخالفات من قبل القوى الأمنية وفق المرسوم الجديد والعودة إلى المحاضر القديمة أي (محضر كارت)».

دعا رئيس اتحاد نقابات أصحاب المخازن والأقرا في لبنان كاظم إبراهيم إلى «وضع حدّ لتلاعب أفران ومخازن وموظفين في وزارة الاقتصاد باسكالم الطحين المخصصة للأقرا».

وقال في تصريح أمس: «علما من مصادر موثوق بها ومؤكدة أنّ عددا من الأقران المقلقة منذ زمن بعيد لا تزال تتسلم قسائم طحين وتقوم ببيعها من التجار، كما علما أنّ كثرًا من أصحاب الأقران يطالبون وزارة الاقتصاد بزيادة حصصهم من الطحين من دون أن يكون لهم وجه حق في الزيادة». وحذّر «بعض الموظفين في وزارة الاقتصاد، من الذين تعهدوا بزيادة كميات الطحين لعدد من الأقران».

كما دعا إبراهيم وزير الاقتصاد آلان كحيم إلى «التحرك سريعاً لمعالجة الوضع الشاذ المشكوك منه».